سليمان عميرات
KAZI
HASSEN
NODA

قياسا قضايا دولة رابعة

السنة II ليسانس علم اجتماع

المحاضرة الأولى

مفهوم القانون الدولي

- تعريف القانون الدولي : لكي نعرف تعريف القانون الدولي، لابد أولا من أن نعرف تعريف القانون قبل أن نضيف دولي.

- تعريف القانون : فالقانون هي شأن، او مسألة، أو مشكلة، او دعوى قضائية ...

- وقد تكون شخصية ذاتية، كقانون الطالب مع دروسه أو أبحاثه

- وقد تكون شخصية او جماعية الأطراف: كقانون الزوج مع زوجته في شأن الزواج او الاهتمام بتربية الابناء

- وقد تكون بين تجمعات او مجتمعات بشرية: وبما أن المجتمعات البشرية عرفت تطورا مستمرا عبر العصور، ذلك أن النواة الأولى للمجتمع هي الاسرة، ثم ظهرت القبيلة، والتي ما هي إلا تجمع لعدد من الأسر، ثم تلتها العشيرة، والتي ما هي إلا تجمع لعدد من القبائل الى ان وصل الشأن الى ظهور ما يسمى بالدولة الحديثة، والتي في واقع الأمر ما هي الا تجمع شامل لمجموعة من الأسر والقبائل والعشائر. فما هي الدولة إذن؟

- الدولة : في التعريف القانوني هي شخص من اشخاص القانون.

واشخاص القانون هم إثنان : الشخص الطبيعي الذي هو الانسان، والشخص الاعتباري او المعنوي والذي هو الدولة وما ينبثق عنها من هيئات، ومؤسسات، وجمعيات، وأحزاب وادارات مختلفة كل منها يختص بمجال من مجالات النشاط داخل الدولة او خارجها.

وللدولة أركان لابد من توفرها حتى تسمى كذلك وهي، أركان الدولة : وهي ثلاثة اركان: الشعب والاقليم والسلطة.

١- الشعب : ويتكون من مجموع افراد الاسر و القبائل و العشائر تجمعهم وحدة داخل اقليم الدولة ، و يدينون بسلطة سياسية واحدة و يخضعون جميعا لقانون الدولة .

٢- الاقليم : و يتشكل من مجموع الاراضي التي تمتلكها الاسر و القبائل و العشائر بالإضافة الى الاملاك العامة ، و للاقليم كل دولة حدود برية ، و جوية و مائية إن وجدت .

٣- السلطة : تعني المكلفة بالحكم على النظام العام في جميع مرافق الدولة و تمارسها الشعب ، و كيفية الاختيار هناك محددة في وثيقة أساسية تسمى الدستور أو الميثاق يقرها الشعب ، و تحدد فيها كيفيات ممارسة السلطة عليه و حقوق و واجبات كل سواء كانت فردية ام جماعية ،

و بما ان المجتمعات المختلفة عبر العالم قد تشكلت في صورة الدولة ، لا سيما بعد الحربين العالميتين الثانية ، فإن مجموع دول العالم يشكلون كتلة دولية تسمى المجتمع الدولي . و حتى يكون هناك عدل و إنصاف بين الدول ، انشأت منظمة دولية تسهر على تطبيق القانون الدولي و الذي يلزم الدول بدفعها مدخلا من أشخاص القانون ، و تراهن على المرتبة على الاستقرار العالمي ، و تهتم التعامل الدولي في مختلف الاشكال و المجالات ، هذه المنظمة الدولية تسمى منظمة الأمم المتحدة . و التي يوجد مقرها بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية .

منظمة الأمم المتحدة : هي هيأة دولية ، تنخرط فيها جميع الدول في العالم من أجل معالجة القضايا ذات الصبغة الدولية ، و التي تمس عموما الجوانب التالية :

١- السيادة لمختلف الدول

٢- القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و المالية ، و الحرية المختلفة عبر دول العالم .

٣- معالجة القضايا الدولية الهامة و المرتبطة بحياة الشعوب ، كقضايا الاستعمار ، او التعدي او الهجرة ، او الطاقة ، او التلوث البيئي ، او محاربة المخدرات و الجريمة العابرة للحدود كالارهاب ، و بيع الاسلحة المحظورة

ومواجهة العديد من الأزمات الدولية كالإرهاب، والفقر والأمراض الخطيرة

ومن أهم القضايا التي سنعالجها في هذا الدرس خلال هذا الموسم الجامعي:

أولا: قضية الديمقراطية

ثانيا: قضية فلسطين

ثالثا: قضية الدولة والدولة الغير الدينية.

وسنركز اهتمامنا خلال السداسي الأول من هذه السنة على موضوع الديمقراطية في العالم والعالم العربي خصوصا.

وبهذا سنركز في عرضنا لهذا المحاور التالية:

أولا: نظرة حول مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي والاجتماعي

ثانيا: الديمقراطية الليبرالية

ثالثا: الماركسية والدولة الديمقراطية

رابعا: نظرية العقد الاجتماعي

خامسا: مفهوم الديمقراطية في الإسلام

سادسا: إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي

ملاحظة: تنزل المحاضرات كل يوم اثنين على صاحب كتاب (سليمان) كما يتم نشرها عبر موقع فيسبوك على الإنترنت في حسابي بالفايسبوك.

محاضرة خاصة بالأعمال الشوجية

يطلب من كل طالب في مجموعة من الفوج أن يقوم ببحث علمي يعالج فيه أحد المواضيع التالية :

1- مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي والاجتماعي

2- الديمقراطية الليبرالية

3- الماركسية والدولة الديمقراطية

4- نظرية العقد الاجتماعي عند طوماس هوبز - جون لوك - جون جاك روسو

5- مفهوم الديمقراطية في الإسلام

6- إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي.

ملاحظة : - البحث ملزم لكل طالب ، والموضوع اختياري

- على الباحث أن يسجل إسمه ولقبه والفوج الذي ينتمي إليه في ورقة الإظهار، واسم الأستاذ.

- أن يقدم البحث قبل 15 فيفري لعام

- أن يقدم البحث عند نائبة أمانة مكتبة العلوم الاجتماعية.

والله ولي التوفيق

الأستاذ حمادي

20.10 DA

حمير / سليمان

مقياس قضايا دولة راقية

السنة II ليسانس علم اجتماع.

(02)

المحاضرة الثانية.

نظرة حول مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي والاجتماعي.

مقدمة: لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاصة، فقد حظي باهتمام كبير من الإنسان لم تحظ به المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى. فقد شغل الفكر الإنساني منذ القدم، وحتى نهاية العهد الحديث. كما ان تطبيق الديمقراطية مازال محل بحث وتفكير عند العديد من المفكرين والباحثين. ولذلك نواجه كم هائل من التراث الفكري لدراسة التجارب الانسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة. ورغم كل هذه الجهود، فلا يوجد إتفاق حول المفهوم الحقيقي لمطامح الديمقراطية ووسائل ممارستها على الواقع الفعلي. فما هو مفهوم الديمقراطية في مسارها التاريخي، وما هي اهم خصائصها في الفكر السياسي والاجتماعي.

الفصل الاول: ماهية الديمقراطية.

المبحث الاول: مفهوم الديمقراطية لغة واصطلاحا.

إن كلمة الديمقراطية هي من أصل يوناني، وهي مركبة من كلمتين Demos وتعني الناس او الشعب، و Cratos، تعني الحكم. وبذلك يشير المفهوم اللغوي الى معنى حكم الشعب.

وتعرف إصطلاحا بانها نظام الحكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب. الذي يمارس سلطته بشكل مباشر، او عن طريق مجموعة من الاشخاص يتم انتخابهم لتمثيله في مؤسسات السلطة بالاعتماد على عملية انتخابية حرة. ذلك ان مبدأ الديمقراطية يرفض ان تركز السلطة كاملة في يد شخص واحد او مجموعة من الاشخاص حتى لا تسقط السلطة بيد أيادي دكتاتورية مستبدة.

المبحث الثاني : مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي

إن البحث في موضوع الديمقراطية هو بالضرورة بحث في طبيعة الدولة ، ذلك أن جوهره هو انقسام المجتمع السياسي الى حاكم و محكوم . إلى فئة تسيطر على عمليات صناعة اتخاذ القرار ، و فئة أخرى يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات و السياسات التي يتم إقرارها . و البحث يثير أيضا قضايا تتعلق بجوهر التنظيم الاجتماعي حيث كانت موضع بحث و جدل و خلاف في تاريخ الفكر الإنساني ، مثل طبيعة العلاقة السياسية بين الحاكم و المحكوم ، و أساسا الطاعة السياسية ، او الالتزام السياسي ، و كذا التوازن المطلوب بين السلطة و الحرية ، و بين الواجبات و الحقوق ، و بين الحاكم و المحكوم ، و العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني ، و مدى تكيف الاولى باعتبارها شكلا مؤسساتي و قانوني عن البنى و القوى في المجتمع . و بعبارة اخرى فان البحث في موضوع الديمقراطية هو بحث في الشرعية ، اي شرعية الدولة و شرعية النظم السياسية و الاجتماعية .

و من هنا لا يفيد كثيرا البدء بالأصل اللغوي اليوناني لكلمة الديمقراطية او الإستشهاد بالتعريف الشائع منذ أنها حكم الشعب بالشعب و للشعب ، او الربط بين الديمقراطية كمفهوم و فكرة منذ عصر التطبيق الديمقراطي الحديث ، و هي تلك التي تطورت في غرب اوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين ، كما لا يفيد أيضا تعريف الديمقراطية كشكل لنظام الحكم فحسب ، كما يرد عادة في كتب القانون الدستوري ، فمثل هذا الاتجاه يركز على صورة الاشكال الدستورية و التنظيمية مثل صور النظام الديمقراطي منذ ذكر : (ديمقراطية مباشرة ، و تمثيلية أو نيابية ، و شبه مباشرة ...) و اشكال الحكومات الديمقراطية استنادا الى قاعدة الفصل بين السلطات ، و نظم التعددية ، و الهيئة الناخبة الى غير ذلك .

و يرجع عدم جدوى هذه الاتجاهات الى عدة اسباب من بينها :

1- تعدد الصور التاريخية للتطبيق الديمقراطي عبر العصور و المناطق .

2- أن الديمقراطية المعاصرة موضوعا رئيسيا للنظام الايديولوجي المعاصر .

3- ان كل من الليبرالية و الايديولوجيات تزعم أنها الاحق بالديمقراطية

4- أن في الفكر السياسي تتردد تعبيرات مختلفة ترتبط بالديمقراطية : (الديمقراطية الليبرالية او البورجوازية ، و الديمقراطية الاشتراكية او الاجتماعية ، و الديمقراطية الصناعية ، و الديمقراطية الاسلامية الخ

لذلك فإنه ليس من المبالغ فيه القول بأنه ربما لم تستغل كلمة في تاريخ الفكر السياسي بقدر ما استغلت به كلمة الديمقراطية. فقد تمسحت بها كل الأنظمة، بما فيها أعتاها استبدادا وأكثرها إهدارا لحقوق الإنسان.

ويمكن تلخيص مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي في أربع مقولات:

- المقولة الأولى: هي أن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور البشرية وتعدد الثقافات صورا وتجليات متباينة، وأن هذا المفهوم جوهره مثل أعلى يتمثل في المساواة: وأن النظم والمؤسسات والعلاقات التي تتطلب بالديمقراطية هي تلك التي تنظم المساواة بين البشر في كل مجالات الحياة وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قدراته الكامنة لتحقيق الذات. فهي دعوة إلى المساواة، وبترتيب على ذلك أنها حالة سلاح الفقراء والضعفاء والمظلومين إلى عالم أفضل.

- المقولة الثانية: أن الديمقراطية واجهت خلال معظم سنوات القرن العشرين أزمة واضحة، حيث صعدت فيه الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا. وأدى هذا إلى هدم العقل البشري الديمقراطي، وإلى حرب عالمية طرحت بشأنها مراجعات وإعادة النظر. وجاء سقوط الديمقراطية الغربية بمجيء الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، ورغبتها في التعايش والتكيف معها. وترتب على ذلك اختيار الشعوبية خطرا أكبر من الفاشية.

- المقولة الثالثة: ضرورة الفصل بين الديمقراطية كمفهوم تاريخي، والديمقراطية الليبرالية باعتبارها نتاج تطور الفكر الرأسمالي وتعود الجذور اليونانية، وطرح قضية الديمقراطية خارج إطار الرأسمالية، والبحث في إمكانية وجود الديمقراطية في إطار الاشتراكية، وذلك بإحياء التقاليد الديمقراطية في الفكر والممارسة الاشتراكية.

- المقولة الرابعة: أن مفكري العالم الثالث - ونحن منهم - عليهم مسؤولية وقرعة السابقة في هذه العملية التاريخية ليس بالدخول في جلبة الغرام الأيديولوجي العالمي لفكرة هذا الإعجاب أو ذاك، ولكن بتحليل وتشخيص واقع كل بلد وخصوصية الديمقراطية والدولة عند كل شعب من الشعوب.

قضايا دولة وأمنة .
السنة II ليسانس علم اجتماع

المحاضرة الثالثة :

المحور الثاني : أنواع الديمقراطية

سنتطرق في هذا المحور الى كل من الديمقراطية الليبرالية ، ثم مدرسة الماركسية والدولة الديمقراطية . ومن خلالهما سنخصص جزءا لدراسة نظرية العقد الاجتماعي عند كل من طوماس هوبز ، وجون لوك وجون جاك روسو ، ودراستنا لأنواع الديمقراطية تلزم علينا الوقوف على مفهومها في الاسلام باعتباره مرجعية تنظيمية للمجتمعات ، وتم كل هذا في مباحث اربعة .

المبحث الاول : الديمقراطية الليبرالية

إن الديمقراطية الليبرالية التي تعتبر الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية ما هي إلا تزاوج بين فلسفتين مختلفتين نشأتا تاريخيا في ظروف متباينة وكل منها جوهرها الخاص بها ، وعملية التزاوج هذه كانت لها مشاكلها وتناقضاتها . هذان الفلسفتان هما : الديمقراطية والرأسمالية الليبرالية ، وهي خليط بين أفكار الحرية والتحررية .

فالديمقراطية تعود أصولها الى سقراط وأفلاطون وارسطو وإلى الديمقراطية الأثينية ، وجوهرها هو توسيع دائرة الحقوق بين البشر ، بحيث يتساوون في فرص الحياة ، ويتضمن ذلك تعليم الحريات والمشاركة .

والليبرالية من الناحية الأخرى تبلورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فبينما حركة الإصلاح الديني والثورة الفرنسية ، قام المفكرون الليبراليون بهدم أسس النظام القديم الذي ربط الاشياء بسلالة الدولة وأقر الحقوق بحيازة الأرض في الملكية العقارية . وأكد هؤلاء الليبراليون على عودة مجتمع أصبح فيه العقد هو الأساس القانوني لتنظيم العلاقات الاجتماعية ، وأصبح رأس المال هو المصدر الأكثر أهمية للثروة والتمايز ، وأصبح الربح هو الدافع الذي تحالج به العلاقات الاجتماعية من أجل حمايته . ودعت هذه الى اطلاق الحرمان لجهود الانسان الاقتصادية والحرية في التملك .

لقد نشأت الليبرالية تاريخيا كتعبير عن واقع اجتماعي جديد مرتبطا بتبلور السوق الرأسمالي. وعندما أكد مفكروها على مفهوم الحرية، لم يقصدوا ان تكون هذه الحرية للجميع، بل هي مرتبطة بالملكية. فالليبرالية عندهم هي إذن المقابل السياسي للرأسمالية في الاقتصاد.

وكانت هذه النشأة منفصلة عن الديمقراطية، فقد عارض المفكرون الليبراليون الديمقراطية أولا، ثم استوعبوها تدريجيا. فمثلا حق التصويت ظل يقتصر حتى الثلث الاول من القرن ١٩ على الطبقات العليا فقط.

وقد ناضلت الديمقراطية الليبرالية على اقرار أساسي وهو حرية الاختيار. ونقلت مفهوم حرية المستهلك في مجال الاقتصاد الى مجال السياسة. فلما تطورت الليبرالية نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة، يكون غير المستهلك هو السيد الذي يختار بين السلع المتنافسة وفقا لقانون حرية السوق و العرض و الطلب، تطورت أيضا نظاما سياسيا يقوم على حرية الاختيار بين الاحزاب والاتجاهات السياسية ووفقا لهذا التصور، فإن المجتمع - اقتصاديا وسياسيا - يتحرك استجابة لتفضيلات واختيارات المستهلك. فرجال الأعمال يتحركون وفقا لتفضيلات المستهلك كما يعبر عنها السوق وحركة البيع. والسياسيون يتحركون لتفضيلات المستهلك نفسه، كما يعبر عنها السلوك الاجتماعي والانتخابي والتصويت، وهكذا، فكما يوجد السوق الاقتصادي، يوجد كذلك السوق السياسي.

وبعبارة اخرى، لقد تخلقت الليبرالية في رحم النظام الرأسمالي لتبرير حقوق الطبقة البورجوازية الصاعدة ازاء النظام القديم، واعتمدت في ذلك على عدد من النظريات مثل نظرية الحقوق والحياة الطبيعية، ونظرية العقد الاجتماعي، ومبدأ المنفعة.

لم يكن هذا التزاوج بين الليبرالية والديمقراطية بالامر اليسير، بل كانت له تناقضات ومشاكله. ذلك ان الديمقراطية الليبرالية تقوم فلسفيا على أساسين: الأول هو تعظيم المنافع الفردية، والثاني هو تعظيم الحقوق الفردية. وكلاهما قصور على المستوى النظري، كما أن تطور الأوضاع الاقتصادية للنظام الرأسمالي جعل من تحقيقهما أمرا غير ممكن.

- فتعظيم المنافع الفردية يعني ان الديمقراطية الليبرالية توفر للإنسان قدرا من الحرية في الاختيار يكون أكبر مما يتيحه مجتمع غير ليبرالي. وبالتالي

فإنها تحظم استقلاليته وتعاديه عن المجتمع، وأنها تفعل ذلك بشكل مساو بين الأفراد: فلكل فرد حق التمتع بهذه الحرية.

إن هذا الرأي الذي يستند الى المدرسة الذهبية التي ارتبطت باسم جيرمي بنثام يقدم صورة للإنسان كما يراها الفيلسوف جون لوك وجيمس مل، حيث يريا أن الإنسان أساسا يبدو كمستهلك، ووفقا لذلك فإنا تحظيم المنافع هو الهدف والمبرر الاسمى للمجتمع. ومن ثم فإن المجتمع الأفضل هو المجتمع الذي يحقق أكبر قدر من المنافع، وأن جوهر السلوك الرشيد هو السعي إلى الاستهلاك كوسيلة لإشباع الرغبات في الاستهلاك والتمتع.

في هذه الصورة الملكية هي صور انسانية الانسان، والإقتصاد هو محرك الحركة الاجتماعية. والانسان هو "الفرد" "المستهلك" "المستهلك". إن القيمة الاخلاقية الكبرى في التقاليد الليبرالية هي الحرية وتحظيم المنافع وانطلق مفكروا الليبرالية الى تصور مجتمع سوق تسوده علاقات تعاقدية بين أفراد أحرار يقدمون قوتهم في السوق للحصول على عوائد ومنافع أكبر وبالتالي فإن قوة البشر ليست هي جوهر إنسانيتهم، بل هي أداة للحصول على المنافع.

وأدت هذه الصورة الجوهرية للانسان الى رد فعل كبير والى إحياء لتقاليد أخرى في الفكر الغربي وهي التي قدمت الاعتراض الثاني للديمقراطية الليبرالية، وهو تحظيم القدرات الفردية، وقدرة الانسان على استخدام وتنمية مواهبه وملكاته العقلية. هذه الصورة لا ترى ان الإنسان "مستهلك للمنافع"، ولكنه فاعل ومبدع، ومتمتع بخاصية الانسانية التي تتضمن القدرة على التفكير الرشيد، وعلى التعبير عن الرأي وعن العواطف والمشاعر، فلم يعد مستهلكا بل له سلوك جوهري لتحقيق الذات باعتباره كائنا عاقلا يسعى الى تحقيق هدف اجتماعي يتخطى الاستهلاك.

وقد قامت الديمقراطية الليبرالية على أسس عدة:

- أولها: التعددية السياسية، وتتمثل في تعدد الاحزاب السياسية وتداول السلطة بينها، ومن ثم امكانية التغيير السلمي.
- ثانيها: أن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية.
- ثالثها: احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والوصول الى السلطة.
- رابعها: المساواة السياسية، تتمثل أساسا في إعطاء صوت واحد لكل مواطن.

- خامسا : مفهوم الدولة القانونية ، ومن أهم عناصرها وجود الدستور والفصل بين السلطات ، وخضوع الحكام للقانون ، واستقلال الدولة عن شخص حكامها ، وتدرج القواعد القانونية ، واقرار الحقوق الفردية للمواطنين ، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة .

نقد الديمقراطية الليبرالية .

تعرضت الديمقراطية الليبرالية لانتقادات عدة أهمها :

١- ان تحقيق منافع الافراد اصبح محل شك ، لانه مرتبط بنمط توزع الموارد في المجتمع ، وان السعي بهذا النمط في المجتمع الليبرالي يؤثر على تكافؤ فرص الافراد في تحقيق منافعهم . وان المجتمع الليبرالي لم يتمتع من المعطيات المادية ما يسمح بتحقيق وفاء الحريات والحقوق التي قام لإقرارها .

٢- هذا الفقد الذي نوعا من الشك حول مفهوم التعددية السياسية ، لان التعددية الوظيفية يخلي من واردها وحدة المجتمع

٣- كما اصبح مفهوم حرية الاختيار ايضا محل شك ، ويبرز ذلك في عملية تضييق المجال السياسي للانسان بما يتضمنه من تقييد لحدود الاختيار والحوار ، وذلك من خلال أدوات الإعلام الحديثة ودورها في التأثير على أذواق واختيارات الناس .

03

محاضرات في العلاقات الدولية

السنة II ليسانس علم اجتماع

المحاضرة الرابعة

المحور الثاني : الماركسية والدولة الديمقراطية

إن جوهر النظرية الماركسية بخصوص الدولة هو أنها تعبير عن سيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية على سائر الطبقات الأخرى، نتيجة نتاج الصراع الطبقي في المجتمع، نشأت في التاريخ بانقسام المجتمع الى طبقات وظهور الملكية الفردية، وسوف تزول وتختفي بانتهاء هذه الظاهرة، ويرى ماركس بأنه في المجتمع الشيوعي تزول الطبقات وتزول بانتهاء هذه الظاهرة، وتحل محلها إدارة الأشياء. فالدولة عنده هي أداة قهر، ومن ثم سوف تزول الدولة، وتحل محلها إدارة الأشياء وغير ديمقراطي.

فالدولة اذن هي تعبير عن الصراع بين الطبقات، و السلطة السياسية تكون دائما تمثيلا لديكتاتورية طبقة اجتماعية ضد بقية الطبقات الأخرى، و سلاح الطبقة السائدة في المحافظة على الوضع القائم الذي يخدم مصالحها، فالدولة بهذا المعنى هي اداة قهر وإكراه تعكس مصالح الطبقة او الطبقات المسيطرة في مرحلة تاريخية معينة، وقد وصفها ماركس بأنها ظاهرة طفيلية تمتص دماء الشعب و يمثل اعلى سلطة مستقلة عن الشعب و مسيطرة لخدمة مصالح طبقة معينة.

تؤكد ماركس في نظريته العامة للمجتمع، أن ماهية الانسان تكمن في حياته الاجتماعي دون السياسي، لذلك ركز فيما ذهب اليه بمثل، منا أن الدولة تجسيد سام للعقل يسمو على الحياة الاجتماعية و يستقل عنها. ورأى ان المجتمع المدني هو القاعدة الأساسية والحقيقية للدولة، وليس العكس

ثم خلعت الماركسية عن الدولة ثوبها الروحاني الذي ألبسها هيغل حين جعلها تجسيدا لفكرة مطلقة، وكما أعاد يمثل قمة الأخلاق و سلطة فوق البشر.

و يمكن تتبع تطور الفكر الماركسي في مسألة الديمقراطية و ذلك بتحليل الاتجاهات المختلفة إزاء مفهوم دكتاتورية البروليتاريا و موقع الديمقراطية منها باعتبار ان هذا المفهوم يمثل المرحلة التي تلي الاشتراكية في ثورتها. و التي يعبر عن النظم الموجودة في المعسكر الشرقي.

فلينين و اشتراكيين يعتبرون دكتاتورية البروليتاريا بأنها مرحلة لا تعرف الديمقراطية الكاملة. أو ديمقراطية الجميع، بل هي ديمقراطية البروليتاريا و دكتاتورية ضد البورجوازية، تعني أساسا حرمان بعض الأساليب المتطورة التي برزت، ولكنها لم تتحطم بعد، وفق الشيوعية الناشئة التي ولدت وما زالت ضعيفة، و في هذه المرحلة لا يعطى حق الاشتراك في مجالس السوفيتات للطبقة

الرأسمالية. كذلك فالحرية الصحافة لن تمارس إلا بعد التأكد من زوال امتلاك رأس المال عليها، ووفقا للنظرية الماركسية فإن المجتمع الوحيد القادر على تحقيق الحرية هو المجتمع الشيوعي الذي تختفي منه كل أنواع العبودية، وفي هذا المجتمع فإن الديمقراطية تختفي أيضا. فالديمقراطية كما يقول لينين: عامل الاشتراك في اشتغال الدولة، والتالي فهي ستفرض الاضمحلال وتختفي.

وذلك مع استمرار الدولة في البقاء في فترة دكتاتورية البروليتاريا، واستمرار الحاجة إلى أساليب القمع التي كانت تستخدمها الرأسمالية، فإن الفارق الأساسي بينها وبين كل النظم الحكم السابقة، هو أن دكتاتورية البروليتاريا تعني اضطهاد الأقلية بواسطة الأغلبية، ففي ظلها تتغير أشكال ومؤسسات الديمقراطية ويتم توسيع نطاق التمتع بها للأغلبية، ففي المجتمع الرأسمالي لا يوجد سوى ديمقراطية الأقلية، أما في مجتمع دكتاتورية البروليتاريا فإنه توجد لأول مرة ديمقراطية حقيقية لأغلبية الشعب يواجهها اضطهاد للأقلية.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تم تغيير الديمقراطيات الشعبية للدلالة على النظم السياسية التي ظهرت في دول شرق أوروبا وعند بعض الدول التي حصلت على استقلالها من الاستعمار، وتعدد التفسيرات الماركسية لهذا المفهوم، وقيل عنها بأنها عبارة عن نظام وسط بين الديمقراطية الماركسية والتي أساسها دكتاتورية البروليتاريا والديمقراطية البورجوازية التي أساسها النظام الرأسمالي. وهذا المعنى تعتبر الديمقراطية الشعبية مرحلة انتقالية وتمهيدا لاستقبال الديمقراطية الماركسية.

وقد انعكس هذا المفهوم على البنى السياسية السائدة، وتمثل ذلك في عدة أمور أهمها:

- أولا - إنكار إمكانية الفصل بين السلطات والأخذ بمبدأ وحدة السلطة على أساس وحدة الطبقة التي تتولى السلطة، وهو وحدة الوسائل التي تدافع عنها وتستخدم جهاز الدولة لتحقيقها.

- ثانيا: رفض مبدأ التعددية السياسية على أساس أن لكل طبقة جزءها السياسي، وأن تولي الحزب الشيوعي الواحد الحكم - مع ترفيعه أنه يمثل الجميع - لا يحول دون ظهور تيارات أخرى في أحزاب الطبقات المعادية لعمال العمال والفلاحين.

- ثالثا: سيطرة الحزب الواحد والدولة على أجهزة الإعلام، ورفض السماح لأي تيار سياسي آخر بالتعبير عن ذاته لأن ذلك يعوق عملية التحول، وينشر أفكار معادية للثورة.

وعلى هذا المنظور الواقعي نلاحظ بأنه إذا كانت إشكالية الديمقراطية في الليبرالية تتمثل في نمط توزيع الموارد في المجتمع، فإن الإشكالية المقابلة في التجارب الاشتراكية الماركسية تتمثل في الجانب السياسي المتعلق بالحريات الفكرية والسياسية، وعدم قدرة هذه الأنظمة على تفعيل النقد، وغياب الحوار الحر حول السياسات والتفضيلات، وغلبة النخبة على المشاركة.

كما أن إدراك أن الهدف من الحريات الشخصية والسياسية والتي هي إحدى خصائص وممارسات النظم الاشتراكية اليوم، هي ليست سمة ضرورية للفكر الاشتراكي والدولة الاشتراكية، وأن هذه الخصائص والممارسات ارتبطت بالقرون التي مر بها الاتحاد السوفياتي، وتم تحسينها وتنظيرها بعد ذلك.
وأنه لا يوجد نظريا ما يمنع الربط بين استمرار النظام الاشتراكي ووجود حزب واحد، أو ما يناقضه إمكانية تداول السلطة بين أحزاب اشتراكية تتفق في الغاية وتختلف في الأساليب والبرامج والخطط.

أ. كازي

السنة 2 علم الاجتماع

مقياس: قضايا دولية راهنة

السنة II ليسانس علم اجتماع.

(4)

المحاضرة الخامسة

الفصل الثالث: نظرية العقد الاجتماعي:

نتحاول في هذا الفصل دراسة نظرية العقد الاجتماعي عند كل من:

1- طوماس هوبز

2- وجون لوك.

3- وجون جاك روسو"

المبحث الاول: نظرية العقد الاجتماعي عند طوماس هوبز:

تعود أصول فكرة او نظرية العقد الاجتماعي الى الفيلسوف الانجليزي طوماس هوبز في القرن 17 عشر. ذكر ان هوبز اراد اكتشاف نشأة ومفاهيم "الدولة" او "المجتمع"، وبحث في مصدر نشأتها، وفي الظروف التي دعت الى وجودها، وكيف توصل الافراد الى الحياة فيما بينهم بدون ان يكون هناك تصادم حول المنافع كما هو الحاصل في عدة فيما سبق في العصور الحجرية والبدائية، حيث سادت الطباع المتخلفة والبعيدة عن حياة الافراد. وفي نظره ان الانسان كان يعيش في حرية مطلقة الى درجة الحياة الحيوانية كما يراها، ولم يكن يوجد ما يقف أمامه لتحقيق رغباته ومتطلباته من ضوابط أو قواعد يراعي من خلالها مصالح الآخرين الذين يعيشون من حوله، غير أن الأنانية هي التي كانت تسيطر على العلاقة البشرية. واذا ما استمر الحال على ذلك فإن الأنا الموجود داخل كل نفس بشرية سيؤدي لا محالة بالبشرية الى التعرض للفناء. لان تعارض المصالح، وإصرار كافة الأطراف على الوصول الى ما تطمح اليه ذاته، سيؤدي الى العنف والعدوان، وبالتالي الى الهلاك.

لهذا اشار هوبز الى ضرورة ظهور مثلا من اشكال العقود
والتي يلتزم بها كافة الافراد في الالتزام بالحقوق او تنفيذ
الواجبات بينها البشر.

و لا يمكن ان يكون ذلك ممكنا إلا بحدوث تفاعل وتضارب
اجتماعي ايجابي على حل التنافر والصراع الدائم حول
المصالح الخاصة. وهو ما اطلق عليه هوبز مصطلح "العقد الاجتماعي"
وقد بلوره تحت ما أسماه "بالدولة" أو "المجتمع".

وقد نجح هوبز في أن يضع اطارا عاما وتأسيسا لهذه
النظرية في كتابه الشهير "اللوياثان" وتتلخص هذه الصياغة
في ان العقد كما يراه هوبز ليشكل حكومة، وإنما هو عقد
بين حاكم يتمتع بكافة الصلاحيات والسلطات بشكل مطلق
في إدارته لمجتمعه، ويربطه بينا أفراد شعبه. هذا
الأخير يتعهد بالتنازل عن حقوقه في السلطة، وأن لا يبقى
إلا له حق واحد فقط، وهو الحق في الحياة، أما باقي الحقوق
الأخرى كلها فإنه يتنازل عنها لفائدة الحاكم.

كما ان الحاكم لا يجب ان يخضع للمساءلة من طرف الشعب ما دام انه تنازل له عن كامل حقوقه.

وفي مقابل هذه الصلاحيات المطلقة للحاكم، فإن هذا الاخير يتعهد بموجب العقد امام كل افراد المجتمع بانه سيعمل على إقرار العدل والمساواة بين كافة طبقات الشعب، وحافظا على سلامة جميع الافراد وممتلكاتهم.

هذا ثم نخلص الى ان هوبز يرى نظرية العقد الاجتماعي محققا في ظل الاعتبارات التالية:

1- ان الانسان في حالته الطبيعية كان يعيش في فترة ادت به الى وحشية وغريزته الانانية والسقوط في الفوضى.

2- ان سلطة الحاكم كانت ضرورية لدفع هذه الفوضى، وان سلطته يجب ان تكون مطلقة

3- وان السيادة يجب ان تكون لفرد واحد له صيغة قليلة من الافراد.

4- ان هوبز كان معارضا لفكرة تغيير الحاكم لانه ذلك يؤدي الى الفوضى والعودة الى الحياة البدائية التي شهدها الانسانية.

ومن ابرز الانتقادات التي وجهت لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز:

1- انها نظرية غير واقعية اذ لا يوجد لها سند في التاريخ

2- ان فكرة الفترة الاولى لا تعتمد على اساس علمي موضوعي وبالتالي فهي غير مناقشة

3- ان الحرية لا يمكن تقييدها في حالة الفترة، لان وجودها يستوجب وجود حقوق للافراد، وفي هذه الحالة لم يكن هناك حقا الا باستعمال القوة.

4- ان العقد يقضي على اتفاق بين الافراد من اجل بناء مجتمع او دولة وعند هوبز فان السلطة مطلقة للحاكم، وبالتالي فالاتفاق بالرغم يقضي عليه منذ بدايته او حتى قبل الدخول في مناقشته.

وسنعرفه في المحاورة الاتية ان شاء الله
الى نظرية العقد الاجتماعي لكل من جون لوك وجون جاك روسو.

قضايا دولية راهنة

السنة II ليسانس علم اجتماع

المحاضرة السادسة:

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك وجون جاك روسو:

جون لوك: يعد أحد الأسماء الكبيرة في الفلسفة التجريبية، عاش في فترة عرفت بتناحر كبير بين رجال الدين "الكاثوليك والبروتستان" هذا الحرام أثر بكثير على فلسفته، ويذكر رسخ في كتابه "رسالة في التسامح" "رسالة حول التسامح الديني" وقد أعتبر من أهم المجددين في الفكر الديني، وقد استطاع الدين عن السياسة، وقد أعتبر من أهم المجددين في الفكر الديني، وقد استطاع تصحيح العديد من الاعتقادات السائدة في عصره، والتي كان يطرحها رجال الدين في تعاليمهم على السلطة ومباركة الحاكم، لدرجة أنهم كانوا يتدخلون في القضائر وفي تسيير شؤون المجتمع، وقد اعتبر جون لوك هذه التدخلات خرقا للحرية الشخصية، مما دفع به الى القيام بدراسة عن مفهوم الحرية، والتي كان يعتبرها جزء لا يتجزأ من الأنسان.

وقد اقر جون لوك لأول مرة صياغة ثلاثة حقوق طبيعية للانسان وهي:

1- حق المساواة
2- حق الحرية
3- وحق الملكية

ومن هنا تميز جون لوك عن أوساط يوجد في كون هذا الأخير لا يعترف بحرية الفرد، حيث بين جون لوك بأن الانتقال من الحالة الطبيعية الى حالة المجتمع السياسي، لابد من أن يكون ذلك بتعاقد بين الافراد، وبذلك أخضع جون لوك تنظيم المجتمع لثلاث معدات وهي:

1- سيادة التشريع
2- حكم الأغلبية
3- والسلطة السياسية.

وهذه المعدات يرى جون لوك بأن قيام مجتمع سياسي لا يكون إلا بتوافر ثلاث سلطات وهي:

1- السلطة التشريعية: ومهمتها تشريع القوانين السائدة في المجتمع.
2- والسلطة التنفيذية: وهي التي تسهر على تنفيذ القوانين المعمول بها.
3- والسلطة القضائية: ومهمتها فض النزاعات، وعرض القوانين، وتقرير العقوبات والواجبات.

ويرى جون لوك في كلامه بأن الحق الطبيعي هو أصل هذه السلطات

وتتوافر هذه الحالة الثالثة ، بشكل خاص ، بعقود تأجير العقد الاجتماعي عند حدوث الوقائع التالية :

١- إذا سلطة الحاكم ليست مطلقة مهما بلغ من قوة ،

٢- إذا ملكية السيادة لا تعود للحاكم وإنما تعود للأفراد والمؤسسات .

٣- وبرر جون لوك إن تغيير الحكومة ممكن إذا لم يرضى عن إدارتها الشعب ، ولذلك عندما يرى بأنها لا تلبي احتياجاته ، التي اختارها من أجل العمل على تحقيقها .

وتنتهي المحاولة الأخيرة لتأجير العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو .

المبحث الثالث : نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو (1712/1778)

يعود لجون جاك روسو الفضل الاول في انتشار مذهب السيادة الشعبية وقد عبر بوضوح عن مفهوم العقد الاجتماعي او استخلص منه النتائج العملية الاكثر دقة وجرأة مما لم يصل اليه اي من انصار مدرسة العقد الاجتماعي.

يرى روسو أن السلطة او السيادة تعود في المجتمع لكل فرد من افراده ، بحيث ان كل واحد منهم يملك جزءا من مادة السلطة يساوي الجزء الذي يملكه كل فرد من أفضل المجتمع.

هذه النظرية سماها روسو بنظرية السيادة الديمقراطية ، او السيادة الشعبية ، وهي تؤدي الى أن يساهم كل مواطن في ممارسة الجزء الذي يعود له من السلطة ، وبالتالي فهو يملك حقا في ممارسة السلطة ، ومن ثم حقا في اختيار الحكام ، لان اختيار هؤلاء هو من أهم صور ممارسة السلطة.

إلا ان هذا الاتجاه لم يحجب الطبقة البورجوازية التي سيطرت على الحكم بعد الثورة الفرنسية ، لانه يضم مجالها مباشرة ، وأقرت بان السلطة لا تتجزأ بين افراد الشعب ، بحيث يملك كل فرد جزء منها ، وإنما تعود الى شخص مجرد ، وهو كائن يتمتع بوجود حقيقي ، لكنه مستقل في وجوده عن الافراد المكونين له . وهذا الشخص هو " الدولة " او " الامة " وهي التي يجب ان تكون صاحبة السلطة أو السيادة ، والتي تمارسها بواسطة ممثليها الذين تختارهم.

فما كان يشغل روسو بالدرجة الاولى هو حرية الفرد ، فالحرية بالنسبة له هي هبة ملازمة للطبيعة البشرية ، لذا كان منطلق العقد الاجتماعي عنده ، هو أن الفرد لا يمكن أن يتنازل حتى يقيم مجتمعا مدنيا عن أي من حقوقه الملازمة لطبيعته البشرية ، لا كلا ، ولا جزءا ، ويحتفظ بها.

سامية ، وكل فرد في "الكيان السياسي" هو في ذات الوقت مواطن ورعية:

فالفرد "مواطن" لانه جزء من صاحب السلطان ، ويساهم في نشاط الكيان السياسي . والشعب يمثل هذه الازدواجية هو حاكم ومحكوم في ذات الوقت.

فحسب روسو دولة قوية ذات سيادة ، لكنها في نفس الوقت تحترم تماما استقلال الفرد ، فكل فرد لا يخضع إلا لارادته ، أي الى القاعدة التي وافق هو نفسه عليها . ويفعل العقد الاجتماعي فإن كل عضو في الكيان الاجتماعي هو في ذات الوقت انسان فرديا واجتماعيا ، فله رعية ومواطن ، وبالتالي له ارادتين :

ارادة كانسان تدفعه الغريزة الطبيعية والمتمثلة في الانانية لملاحقة مصالحه الخاصة ، وارادة كانسان اجتماعي إلا كمواطن يبحث ويريد المصلحة العامة.

لذا فان الحرية في الحياة المدنية هي مكنة كل فرد باعطاء الاولوية لارادته العامة على ارادته الخاصة ، وبالتالي ، إحلال حب "المجموع" محل حب الذات ، وبهذا المعنى ، فان الخضوع الى صاحب السلطة ، اي "الارادة العامة" هو الحرية في حد ذاتها.

ولما كانت الحرية والسيادة متواجدتان عند روسو ، لذلك فانه لا يسلم بامكانية تنازل الافراد "الاحرار في الحالة الطبيعية" الى الغير عن سيادتهم الا في حالة إقامة الدولة او المجتمع السياسي .

فروسو يريد ان يبقى الافراد احرارا في الدولة ، وفي المجتمع السياسي كما كانوا عليه في الحياة الطبيعية ، وهذا يعني أنه يجب ان يحكموا أنفسهم ، ولا يحكموا من الغير باي شكل من الاشكال .

إلا ان مسألة الأمر والخضوع " تبقى مسألة اساسية في المجتمع السياسي ، لانها تطرح مسألة "السلطة" ، وظيفة العقد الاجتماعي هي التأسيس الوحيد الذي يمكن من التوفيق بين واقع خضوع الافراد للسلطة في المجتمع ، وبين حريته الاساسية والتي لا يمكن ان يتخلى عنها .

وعليه ، يتوجب ايجاد شكل من المجتمع ، بواسطته يتحد كل واحد مع الآخرين ، ومع هذا لا يخضع إلا لنفسه ويبقى حرا كما كان في السابق ، وهذه هي المشكلة التي يقدم العقد الاجتماعي حلا لها.

ونتيجة هذا الحل تكمن في أن الإرادة العامة تتألف في دائما إرادة كل مواطن، وعندها نعلم كل واحد لا يخضع إلا لنفسه، ويبقى أن الكل شريك، والكل لا يخضع إلى الكيان السياسي إلى الجماعة، وهو يقبل ويرحب به قبل كل الآخرين "بجزء لا يتجزأ من الكل" هذا ذلك يعني أن الإرادة العامة، نفسها ليست الإتجاهات للإرادات الفردية، تعني أنه يجمع وجموع إرادات الشركاء النساء.

فالإرادة الثابتة لكل أعضاء الدولة، يقول روسو هي الإرادة العامة، وبفضلها هم مواطنون أحرار

وعليه فإنه بفضل العقد الاجتماعي يكون "الشركاء" في وقت الوقت مواطنين بوصفهم مساهمين في السلطة ذات السيادة، ورعايا بوصفهم خاضعين لقوانين الدولة. وهذا يعني أن كل مواطن مدعو للإسهام بصوته وإرادته في تكوين الإرادة العامة، وبذلك فإن السيادة تجد مستقرا لها في الشعب أي في الأفراد الذين يشكلون هذا الشعب، وبالتالي في كل عضو واحدا فواحدا من الشعب.

وبناء عليه فإن صاحب السيادة هو "الكيان السياسي" هو مجموع الأفراد الذين يكونونه، فالسيادة بذا لا يمكن أن تمارس بشكل مستقل من قبل كل فرد، إلا إذا استثنينا فوض حالة الطبيعة. لذا فإنه يجب أن تعود بالضرورة إلى الشعب، أو الجماعة، أي إلى مجموع المواطنين.

وإذا كانت السيادة تعود إلى الشعب، فمعنى ذلك أن لكل فرد جزءا من السيادة بسبب الجزء الذي يشكله كل فرد في المجتمع المدني، وأن سيادة الدولة ما هي إلا مجموع سيادات الأفراد. وعليه فإنه في كل مرة يتخذ فيها قرار يعبر عن سيادة الدولة، يتوجب دعوة الشعب أي مجموع الأفراد وإحضار الإرادات الفردية لتشترك فيها الإرادة العامة.

فالسيادة هي الإرادة العامة، وحيث أن الإجتماع يكاد يكون مستحيلا فإن الضرورة تقتضي بالاكتفاء بالأغلبية، وهذا الحل العملي عند روسو تفرضه الضرورة حتى لا تشل الدولة عندما يطلب الإجماع في قراراتها.

ومع مجيء جاك روسو ، تأكدت الديمقراطية عندما جاء بفكرة السيادة الذاتية :

- فالأفراد الذين أقاموا السلطة ، احتفظوا بها ليحكموا أنفسهم بأنفسهم وبالتالي يمتلكون احرارا في المجتمع السياسي كما كانوا عليه في جميع البيعة.

- واذا كان لوك وروسو يتفقان على اقامة دولة ذات سيادة تعرف ارادتها على رعاياها من الافراد ، فهي دولة حكام ومحكومين وانما وجدت لخدمة الافراد.

اما دولة روسو فهي دولة الحرية ، فالفرد يتمتع بكل مزايا الدولة دون ان يتنازل عن حريته الملازمة للطبيعة البشرية.

فقد استطاع روسو ان يجد في العقد الاجتماعي ، وجاء بديله في انه حافظ على الحرية والمساواة التي نجدها في الحالة الطبيعية ، وارادها في حالة المجتمع المدني.

- واذا كانت السيادة عند روسو هي سلطة الكيان السياسي او سلطة صاحب السلطان الذي هو الشعب ، فان صاحب السيادة هو الشعب ، والشعب هو مصدر الارادة العامة ، فالسيادة اذن تتطابق مع الارادة العامة ، وحيث ان الارادة العامة هي في القانون الوضعي ، والذي يجب على الكل ويطبق على الكل . فالديمقراطية اذن هي النظام الذي تعود فيه السيادة الى قوانينا يجب عليها الكل ، وتطبق على الكل.

فدولة روسو هي دولة حرية ذات سيادة تحترم "استقلال الفرد" فكل فرد فيها لا يخضع لأي حاكم ، بل يخضع بإرادته الى القاعدة القانونية التي وافق عليها. وفي هذا المقدار يكون الفرد "سواطنا" لانه جزء من صاحب السلطان ، ويساهم بالتالي في وضع القوانين ، وهو "رعية" حيث يطيع القوانين التي صوت عليها. فالشعب هو اذن حاكم ومحكوم في ذات الوقت.

مقياس قضايا دولية راهنة

السنة 1 ليسانس علم اجتماع.

المحاضرة الثامنة.

إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي.

حظيت مسألة الديمقراطية باهتمام كبير في المناقشات والأطروحات الفكرية، وفي الشعارات، والمشاريع السياسية المطروحة داخل الساحة العربية خلال عقود مضت، إلى درجة يمكن القول فيها بأن هذه المسألة باتت تتنافس، وربما تزيح الأولوية التي أعطيت، والمتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي (القضية الفلسطينية) جانبا ولأول مرة.

إلا أن المعضلة هو أن الديمقراطية في الوطن العربي هي ليست مجرد مسألة سياسية، وإنما هي في ذات الوقت تمس طبيعة البنى الاجتماعية العربية، وأبعاد اقتصادية وثقافية أيضا. وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة العديد من الإشكاليات التي تعاني منها عملية إرساء الديمقراطية في العالم العربي منها:

1- الإشكالية الأولى: وتتعلق بطبيعة تشكل الدولة في الوطن العربي، حيث أنها نشأت في الأغلب، إما على حامل المؤسسة العسكرية والأمنية (الجيش وجهاز الأمن) وإما على خلفيات قبائلية وعشائرية.

وهكذا فإن هذه الأوضاع مادت إلى تآكل الدولة - أي دولة المؤسسات والقانون - وذلك لصالح السلطة، كما أدت إلى تهميش المجتمع دون العمل على تحديثه أو تمدينه، وقد أدى هذا الأمر بالتالي إلى التحكم بمصادر الثروة والقوة والتشريع.

وعلى ذكر ما لاحظناه في هذه المشاكلة، سيظل يعيق أي مسار حقيقي وفاعل ولو بشكل نسبي، والحل هنا لا يكمن فقط في إرساء شكليات الشرعية عبر الانتخابات والاستفتاءات - وهذا ما يحدث في بعض الدول العربية - وإنما يكمن بداية في الإيمان بمبدأ الاعتبار للدولة، ومؤسساتها، وفي إعلان شأن القانون، وتفعيل السلطات، واحترام الحريات الفردية والعامة، وتحقيق المساواة بين المواطنين. هذه هي المداخيل الحقيقية واللازمة لإرساء التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وبعدها تأتي قضايا الانتخابات والاستفتاءات.

ج- الإشكالية الثانية: وتتعلق بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، فلو عدنا مثلا في العالم العربي، وجدنا دون قدرة الأغلبية على الوصول إلى وعي سياسي واجتماعي لائق، وعدم قدرتها على الوصول إلى مصادر المعلومات، وضعف بنا إمكانية معرفتها لحقوقها ومطالبها، وبالتالي ممارستها للحريات بعيدا عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

هناك قلة دول ذات مستوى اقتصادي واجتماعي متدن، وتمارس فيها عملية الديمقراطية وعملية تداول السلطة (الهند وباكستان) إلا أن وجود مستوى لائق من التنمية يبقى على غاية الأهمية بالنسبة لضمان مشاركة سياسية حقيقية، وإرساء ديمقراطية فاعلة بعيدا عن سلطة، أو هيمنة المال والضغوطات المالية.

ولا شك هنا أن نسجل بأن الإنسان الأكثر تعليما، والذي يحظى بحد مناسب من العيش بحرية وكرامة، هو الأكثر قدرة على معرفة مطالبه، والدفاع عن حرياته وبنا حقوقه، في حين أن الإنسان العربي على الأغلب يعيش في غربة وعزل عن مجتمعه وعن دولته. ولا يدرك حقوقه وهي مواطنيته، وهو دائما غارق في هموم تحصيل لقمة العيش، وتأمين مستلزمات المأكل والملبس والمسكن، فضلا عن تكاليف التعليم والتنقل وغيرها.

د- الإشكالية الثالثة: وتتعلق بطبيعة البنية الاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، فهي بنية قبلية، وعشائرية، وعائلية، وطائفية، وعصبية، وإثنية، وتنتمي في معظمها لمرجعيات دينية ومذهبية. ويبدو أن هذه الخلفيات تعيق عملية الاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، وتحد من الانتقال الى مسار الحداثة، وتساهم في إبقاء المجتمعات في حالة من التفكك والاستغلال، وتحول دون تبلور المجتمع المدني. والملاحظ واللافت أن السلطات السائدة تبدو مرتاحة لهذا الوضع، والقلق، وأنها تتكيف وتستثمر في العيش مع هذه التناقضات الموجودة، لدرجة أنها غلبت نفسها حكما كل هذه الأحوال، وجعلت منها وجودها الحل الأفضل لبقاء الأمن والاستقرار، بدلا من وضع أسس الإندماج المجتمعي عبر تكريس وشرح مبادئ المواطنة، والدولة، والقانون.

4- الاشكالية الرابعة : وتتعلق بالاحتلالات ، والتدخلات ، والضغوط الخارجية.

مثلما أن قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، والاحتلال الامريكي للعراق ، والسياسة الامريكية العدوانية في المنطقة ، ساهمت كلها في إعاقة الديمقراطية ، وأشارت الشبهات لنشأتها ، على اعتبار أنها عززت ولو بشكل غير مباشر نزعة السلطوية في البلدان العربية ، حيث جعلت الدول العربية من الأولويات على قضايا التنمية السياسية ، والديمقراطية والاجتماعية ، وهو نوع من الاستعمار الجديد .

والملاحظ أن قضية الديمقراطية في الوطن العربي باتت مختزلة ومرتبطة سطحيا في ورود عمليات انتخابات واستفتاءات ، في حين أن الديمقراطية قضية إنسانية واجتماعية كما أرسلنا لكم منذ بداية دراستها قضية دولية لم تكن وفق مختلف التجارب الاجتماعية التاريخية مقترنة على ممارسة الشعب كقضية الانتخاب والاستفتاء على أهميتها بالنسبة لمسائل تداول السلطة وتكريس العلاقات الديمقراطية .

انتهى .

وبهذه المحاضرة نكون قد أتينا على إنهاء البرنامج المسطر للدراسة خلال السداسي [illegible] ، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق .

[illegible]

الأستاذ : نور الدين محمد كابي شاكر .